العلل النحويّة عند الزمخشري في المفصّل

أويس ويسي[1]

Oways WISI[2]

ملخص البحث: القياس هو المعوّل عليه في النحو العربي، والعلة الجامعة إحدى أركان القياس الأربعة، وقد استقرأ هذا البحثُ العلل المعتمدة في القياس التي صرّح بها الزمخشري في المفصل، وهي: علة مضارعة ومشابهة، وعلّة تغليب، وعلة ضرورة، وعلة المقاومة، وعلّة إنزال الشيء مكان الشيء، وعلّة سدّ الشيء مسدّ الشيء، وعلّة استغناء، وعلّة حمل على النقيض، وعلّة حمل على اللفظ والمحلّ، وعلّة حمل على المعنى، وعلّة تأويل، وعلّة حمل على النظير، وعلّة كثرة الاستعمال، وعلّة عدم المفارقة، والأولويّة، وعلة السَّعة، وعلّة تخفيف، وعلّة أمن اللبس، وعلّة الاختصار، وعلة شهرة المغايرة أو المماثلة، وعلّة الإحالة، وعلّة الجزئيّة، والتقارض، ثم اختتم البحث بالتعليل بعلتين فأكثر.

الكلمات المفتاحية: العلل النحوية - الزمخشري – المفصل

Zemahşeri'nin El-Mufassal Adlı Kitabındaki Nahvi Illetler

Arap nahivinde kıyas, kendisine güvenilen bir şeydir. İlleti camia ise kıyasın dört rüknünden birisidir. Bu yazımız Ze mahşeri'nin el-Mufassal adlı kitabında açıkça zikrettiği kıyasın güvenilir illetlerini araştırmaktadır. O illetler ise şunlardır: benzerlik illeti ,tağlip illeti,zaruret illeti, mukaveme illeti, birşeyi başka bir şeyin yerine koyma illeti,istiğna(gerek duymama) illeti, bir seyi zıddına hamletme illeti, lafız ve manayı hamletme illeti, manaya hamletme illeti,tevil illeti, bir şeyi benzerine hamletme illeti, çok kullanım illeti, ayrılmama ve öncelik illeti,ruhsat illeti,hafiflik illeti,karışıklığın olmaması illeti,kısaltma illeti, benzerlik ve zıdlığın şöhret bulma illeti,cüziyet illeti.

Sonra bu yazı iki ve ya daha çok illet ile gerekçelendirme ile konuyu bitiriyor.

Anahtar Kelimeler: Nahvi iletler – Zemahşer- el-Mufassal

1 باحث دكتوراه في اللغة العربية وآدابها في جامعة قسطمونى.

[2] Kastamonu Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Doktora Öğrencisi, oys81@hotmail.com

العلل النحويّة عند الزمخشري في المفصّل

القياس هو المعوّل عليه في النحو العربي كما قال السيوطي، فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[1]، وقد كرر العلماء في كتبهم قول الخليل: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، فللقياس مكانة مهمة في النحو العربي.[2]

وللقياس أركان أربعة: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة[3]، وما يهمنا هنا هو العلّة التي يقوم عليها القياس، وهي التي يدور الحكم معها حيث دارت، فإن وجدت وجد الحكم، وإلا فلا، وقد أشار الزمخشري لهذا المعنى بقوله: ولا تقول الضارب زيد؛ لأنك **لا تفيد فيه خفة بالإضافة** كما أفدتها في المثنى والمجموع.[4]

والعلّة نوعان: علّة قياس، وهي التي يدور معها الحكم حيث دار، وعلّة تظهر حكمة العرب، كقولهم: لماذا ارتفعَ الفاعلُ وانتصب المفعول؟ وموضوعنا هنا هو العلّة الأولى.**(5)**

لا يُلزم الزمخشري نفسه في ذكر العلة لكلّ حكم، بل كثيرًا ما يكتفي بذكر الحكم دون العلّة.[6]

وقد استقرأت العلل المعتمدة في القياس التي صرّح بها الزمخشري في المفصل، فوجدتها تربو على العشرين، بعضها ذكره السيوطي في الاقتراح[7]، وبعضها لم يذكره.

أنواع العلل:

1. **علة مضارعة ومشابهة:** وهي من أقوى العلل، وأكثرها في القياس، وإليها يرجع أكثر العلل، فالشيء إذا أشبه شيئا آخر أخذ حكمه، وقد ذكرها السيوطي في الاقتراح[8].

فالفعل إنما تطفّل على الاسم في الإعراب **بسبب المضارعة**.[9]

---

(1) الإغراب 45، والاقتراح 175، والفيض 740:2.

(2) كرر ابن جني ذلك في الخصائص في أكثر من موطن، وضرب له بابًا خاصًا وهو: باب في أن ما قِيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، وما نقله السيوطي عن المازني والفارسي وابن جني في الاقتراح وغيره، ينظر: المنصف في شرح التصريف 176:1، 180، والخصائص 114:1، 357، 25:2، والمزهر 91:1، والاقتراح 211، 214.

(3) الاقتراح: 181.

(4) المفصل: 83.

(5) ثمار الصناعة 134، وط حنا 34، والاقتراح 227.

(6) المفصل: 9.

(7) الاقتراح: 227، الفيض 2: 860.

(8) الاقتراح: 230، والفيض 861:2.

(9) المفصل: 15، وشرح ابن يعيش 1: 49. وهذه مسألة مشهورة عند النحاة، وقد فصل النحاة فيها القول، واختلفوا في وجه الشبه، فالبصريون لإبهامه وتخصيصه، وابن مالك لاعتوار المعاني عليه، والكوفيون على أن الإعراب فيه أصل. ينظر: الكتاب (باب مجرى أواخر الكلم من العربية) 13:1 و14، والمقتضب (باب إعراب الأفعال المضارعة) 1:2 و2، و(باب إعراب ما يعرف من الأفعال) 80:4 و81، والأصول في النحو 145:2 و146، والعلل في النحو 69، وأسرار العربية

والاسم المعرب يختزل عنه الجر والتنوين **لشبه الفعل**، ويسمّى غير المنصرف.[1]

وارتفاع خبر "إنّ" بالحرف؛ **لأنه أشبه الفعل** في لزومه الأسماء والماضي منه في بنائه على الفتح، فأُلحق منصوبه بالمفعول، ومرفوعُه بالفاعل.[2]

وشبهه ما ولا **بليس** في النفي والدخول على المبتدأ والخبر، **إلا أن "ما" أوغل في الشبه** بها لاختصاصها بنفي الحال، ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنكرة جميعًا، ولم تدخل "لا" إلا على النكرة.[3]

وقد يسمّيها علّة التشبيه والتقريب: كما **في محاولته لوضع نظرية للإعراب**، وتقوم فكرتها على ان معنى الرفع الفاعلية، ومعنى النصب المفعولية، ومعنى الجر الإضافة، وباقي الأبواب النحوية محمولة عليها، وقد أخذ إبراهيم مصطفى هذه الفكرة في كتابه إحياء النحو مع تغيير طفيف، ونسبها لنفسه، وبنى كتابه عليها[4]، قال الزمخشري: القول في وجوه إعراب الاسم: هي الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها عَلَم على معنى، فالرفع عَلَم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم كان وأخواتها واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل **على سبيل التشبيه والتقريب**، وكذلك النصب عَلَم المفعولية، والمفعول أضرب: المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له، والحال التمييز والمستثنى المنصوب، والخبر في باب كان والاسم في باب إن، والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول، والجر عَلَم الإضافة، وأما التوابع فهي رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات، يَنصبُّ عمل العامل على القبيلين انصبابةً واحدة.[5]

وشبه المبتدأ والخبر بالفاعل أن المبتدأ مثله في أنه مسند إليه والخبر في أنه جزء ثان من الجملة.[6]

و**شبه الحال بالمفعول** من حيث إنها فضلة مثلُه، جاءت بعد مضي الجملة، **ولها بالظرف شبه خاص** من حيث إنها مفعول فيها.[7]

ويجوز إخلاء جملة الحال عن الراجع إلى ذي الحال، إجراء لها مجرى الظرف **لانعقاد الشبه بين الحال وبينه**، تقول: أتيتك وزيدٌ قائم، ولقيتك والجيشُ قادم.[8]

46، والإنصاف (المسألة: 73) 549:2، والمسألة: 76) 434 ط جودة مبروك، واللباب 20:2، وشرح التسهيل 34:1 و35، وارتشاف الضرب 834:2 و835، والتذييل والتكميل 124:1. وفي الأخير نقاش مع ابن مالك.

(1) المفصل: 16.

(2) المفصل: 27.

(3) المفصل: 27.

(4) إحياء النحو المقدّمة صحيفة و.

(5) المفصل: 18.

(6) المفصل: 24.

(7) المفصل: 61.

(8) المفصل: 64.

وشبه المميز بالمفعول أنّ موقعه في هذه الأمثلة كموقعه في "ضرب زيد عمرًا" وفي "ضارب زيدًا وضاربان زيدًا وضاربون زيدًا وضرب زيدٍ عمرًا".[1]

2. **علّة تغليب:** وذلك في الوزن الذي يكثر في الأفعال، ويقل في الأسماء، فتأخذ الأسماء حكم الأفعال، فيمتنع الاسم من الصرف[2]، وهي في الحقيقة تعود إلى **علة الشبه**. ومثل ذلك **علة العدل في الممنوع من الصرف**.[3]

3. **علة ضرورة:** وهي من العلل المشهورة عند النحاة، إذ يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره. **فإذا اضطر الشاعر يَصرِف**[4]، وقد جوّزوا في الوصف بابن وابنه إذا وقعا بين علمين التنوينَ في **ضرورة الشعر**[5]، ومن خصائص النداء الترخيم، إلا إذا **اضطر الشاعر** فرخم في غير النداء[6]، ويجوز التفريق فيما أضيف إلى كلا في الشعر كقولك: كلا زيد وعمرو.[7]

4. **علة المقاومة:** قال الزمخشري: وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين.[8] وهي في الحقيقة **تعود لعلة الشبه**.

5. **علّة إنزال الشيء مكان الشيء:** فيأخذ النازلُ حكمَ المنزول مكانه. فقد التزم تقديم الخبر فيما وقع فيه المبتدأ نكرةً والخبر ظرفًا، وذلك قولك: في الدار رجل، وأما "سلام عليك وويل لك" وما أشبههما من الأدعية فمتروكة على حالها إذا كانت

منصوبةً مُنزَّلةً مَنزِلةَ الفعل في تقديمها كالفعل.[9]

وقد التزم حذف حرف النداء في "اللهم" لو قوع الميم خلفًا عنه.[10]

6. **علّة سدّ الشيء مسدّ الشيء: فيقوم السادّ مقام الأصل،** فقد التزم حذف الخبر في قولهم: **لولا زيد لكان كذا،** لسد الجواب مسده. وفي قولهم: **أقائم الزيدان، وضربي زيدًا قائمًا، وأكثر شربي السويق ملتوتًا، وأخطب ما يكون الأمير قائمًا،** وقولهم: **كل رجل وضيعته**.[11]

7. **علّة استغناء:** وهي تركُ شيء لذكر شيء آخرَ يقوم مقامه، وقد ذكرها السيوطي[12]

فإذا قلت: "ضربت وضربني زيدٌ" رفعته لإيلائك إياه الرافع، وحذفت مفعول الأول **استغناء عنه**. وعلى هذا تُعمل الأقرب أبدًا فتقول: ضربت وضربني قومَك.[1]

---

(1) المفصل: 65.
(2) المفصل: 16.
(3) المفصل: 16.
(4) المفصل: 16.
(5) المفصل: 38.
(6) المفصل: 47.
(7) المفصل: 88. وينظر: المفصل: 124.
(8) المفصل: 17.
(9) المفصل: 25.
(10) المفصل: 45، وينظر: المفصل: 18.
(11) المفصل: 26.
(12) ينظر: الخصائص (باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء) 266:1، واللباب 44:1، 74، 75، والأشباه والنظائر (الاستغناء) 113:1، والاقتراح: 227، والفيض 2: 861.

ولا بدَّ في الجملة الواقعة خبرًا من ذكرٍ يرجع إلى المبتدأ، وقولك: "في الدار" معناه: استقر فيها. وقد يكون الراجع معلومًا **فيستغنى عن ذكره،** وذلك في مثل قولهم: البُرُّ الكُرُّ بِستينَ، والسمنُ منوانِ بدرهمٍ، وقولِه تعالى: ﴿**وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ**﴾.[2]

ومن المنصوب باللازم إضماره ما أضمر عامله على شريطة التفسير في قولك: زيدًا ضربته، كأنك قلت: ضربت زيدًا ضربته. إلاّ أنك لا تبرزه **استغناء عنه بتفسيره.**[3]

وقد يُحذف المضاف إليه من الأول **استغناءً عنه بالثاني** كوله: بين ذِراعي وجبهةِ الأسدِ.[4]

وحقُّ الصفة أن تصحب الموصوف إلاّ إذا ظهر أمره ظهورًا **يستغنى معه عن ذكره،** فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه.[5]

وهذه العلل الثلاثة الأخيرة متشابهة ويمكن جعلها علّة وحدة، وهي إقامة شيء مكان شيء.

8. علّة حمل على النقيض: وذلك أن يعمل الشيء عَمَلَ نقيضه. قال في خبر "لا" النافية للجنس: وارتفاعه بالحرف أيضًا لأن "لا" محذوٌّ بها حذو "إنّ" **من حيث إنها نقيضتها** ولازمة للأسماء لزومها.[6]

9. علّة حمل على اللفظ والمحلّ: كتوابع المنادى المضموم غير المبهم إذا أفردت **حملت على لفظه ومحله،** كقولك: يا زيدُ الطويلُ والطويلَ، ويا تميمُ أجمعون وأجمعين، ويا غلامُ بِشرُ وبشرًا، ويا عمرُو الحارثُ والحارثَ، وقرئ: ﴿**وَالطَّيْرَ**﴾ رفعًا ونصبًا.[7]

10. علّة حمل على المعنى: وهي أن يأخذ الشيء حكم ما هو بمعناه. وقد ذكرها في الاقتراح.

فممّا يضاف إلى الفعل "آية" لقرب معناها من معنى الوقت قال:

بآيةِ يقدمون الخيلَ شُعثًا كأنّ على سنابكها مداما[8]

11. علّة تأويل: وذلك إذا تأوّل الشيء بشيءٍ آخرَ أخذ حُكْمَ المؤوّل به. وهي لاحقة بالعلّة السابقة.

من ذلك جواز إضافة العَلم لتأويله بواحد من الأمة المسماة به, فقالوا: مضر الحمراء وربيعة الفرس وأنمار الشاة.[9]

---

(1) المفصل: 20.
(2) المفصل: 24. الشورى: ٤٣.
(3) المفصل: 49.
(4) المفصل: 101.
(5) المفصل: 116 - 118.
(6) المفصل: 29 , 30. وينظر: العلل 254، وأسرار العربية 223، واللباب 226:1. والاقتراح 231, والفيض 2: 862.
(7) المفصل: 38. ﴿ **وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ**﴾ الأنبياء: ٧٩. وقد مرّ تخريجها.
(8) المفصل: 97. وينظر: الخصائص (فصل في الحمل على المعنى) 411:2، والأشباه والنظائر (الحمل على المعنى) 406:1, والاقتراح 231, والفيض 2: 862.
(9) المفصل: 12, وشرح ابن يعيش 1: 43.

ومنه إضافة الموصوف إلى الصفة، والصفة إلى موصوفها, كقولهم: دار الآخرة وصلاة الأولى ومسجد الجامع وجانب الغربي وبقلة الحمقاء، **على تأويل**: دار الحياة الآخرة، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد الوقت الجامع، وجانب المكان الغربي، وبقلة الحبة الحمقاء.[1]

12. علّة حمل على النظير: وهي أنّ يأخذ الشيء حكمَ نظيره. وبالرغم من أنّه لم يصرّح بها لكنّه طبّقها عمليًّا. وقد ذكرها السيوطي. فياء المتكلّم لا تخلو من أن ينفتح ما قبلها كياء التثنية وياء الأشقين والمصطفَين والمرامَين والمعلَين, أو ينكسر كياء الجمع. والواو لا تخلو من أن ينفتح ما قبلها كالأشقَون وأخواته، أو ينضم كالمسلمون والمصطفُون، فما انفتح ما قبله من ذلك فمدغم في ياء المتكلم ياء ساكنة بين مفتوحين، وما انكسر ما قبله من ذلك أو انضم فمدغم فيها ياء ساكنة بين مكسور مفتوح.[2]

13. علّة كثرة الاستعمال: وهي أنّ كثرة استعمال الشيء تؤدي إلى حذفه، أو تخفيفه.[3]

منها المنادى، لأنك إذا قلت: يا عبد الله، فكأنك قلت: أريد أو أعني عبد الله. ولكنه حذف **لكثرة الاستعمال** وصار "يا" بدلًا منه[4]، وللتضعيف مع **كثرة الاستعمال** جاز حذفُ نون الوقاية من أربعة مواطن.[5]

و"الذي" وُضع وصلةً إلى وصف المعارف بالجمل، وحق الجملة التي يوصل بها أن تكون معلومة للمخاطب، كقولك: "هذا الذي قدم من الحضرة" لمن بلغه ذلك. ولاستطالتهم إياه بصلته مع **كثرة الاستعمال** خفّفوه من غير وجه فقالوا "اللّذ" بحذف الياء ثم "اللّذْ" بحذف الحركة، ثم حذفوه رأسًا واجتزؤوا عنه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف. وقد فعلوا مثل ذلك بمؤنثه فقالوا "أللتِ وأللتْ والضاربته هند" أي: التي ضربته هند.[6] وقد جعل السيوطي المثال الأخير من العلل المركبة.[7]

14. علّة عدم المفارقة: فلا يُنادي ما فيه الألف واللام إلا الله وحده، لأنهما لا تفارقانه كما لا تفارقان النجم، مع أنهما خلف عن همزة إله.[8]

15. الأولويّة: وهي استحقاق الحكم لأولويته له. وقد سمّاها السيوطي علّة أولى. قال الزمخشري في الانشغال حيث يمكن النصب والرفع: والثاني أن يقع موقعًا هو **بالفعل أولى**, وذلك أن يقع بعد حرف الاستفهام ... وإذا وحيث ... وحرف النفي وأن يقع في الأمر والنهي.[9]

16. علة السَّعة: وهي أن يأخذ الشيء حكمًا آخر للتوسّع في الكلام. وقد خصّه ابن السراج بباب، وجعله من باب الحذف. وتوسّع فيه السيوطي في الأشباه.[1]

---

[1] المفصل: 91.
[2] المفصل: 108. ينظر: الأشباه والنظائر (حمل الشيء على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير) 1:387، و(حمل الشيء على نظيره) 1:393. وينظر: اللباب 1:504، وارتشاف الضرب 2:855, والتصريح 2:321، 322.
[3] ينظر: الأشباه والنظائر (كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية) 1: 573.
[4] المفصل: 35.
[5] المفصل: 138.
[6] المفصل: 142.
[7] الاقتراح: 247 – 249, والفيض 2:899.
[8] المفصل: 41.
[9] المفصل: 51, 52.

قال الزمخشري: وقد يجعل المصدر حينًا **لسعة الكلام،** فيقال: كان ذلك مَقدِمَ الحاج، وخَفوقَ النجم، وخِلافةَ فلان، وصلاةَ العصر .... وقد يذهب بالظرف عن أن يقدّر فيه معنى "في" **اتساعًا،** فيجرى لذلك مجرى المفعول به، فيقال: الذي سرتُه يومُ الجمعة. ويضاف إليه كقولك: يا سارق الليلةِ أهلَ الدار، وقولِه تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾. ولولا **الاتساع** لقلت: سرت فيه، وشهدنا فيه.[2]

17. علّة تخفيف: وهي نوع من الحذف لتخفيف اللفظ. وقد ذكرها السيوطي[3]. **فالمستثنى قد يحذف تخفيفًا،** وذلك قولهم: ليس إلا وليس غير.[4] والإضافة اللفظية أن تضاف الصفة إلى مفعولها ... وإلى فاعلها ... ولا تفيد إلا تخفيفًا في اللفظ, والمعنى كما هو قبل الإضافة.[5]

18. علّة أمن اللبس: قال السيوطي: اللبس محذور، ومن ثَمَّ وُضع له ما يزيله، واستغني عن لحاق نحوه إذا أمن.[6]

قال الزمخشري: وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بإعرابه. والعلم فيه قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ لأنه لا يلبس أن المسؤول أهلها لا هي. ولا يقولون: رأيت هندًا، يعنون: رأيت غلام هند.[7]

19. علّة الاختصار: قال السيوطي: وهو جلّ مقصود العرب وعليه أكثر مبنى كلامهم.[8]

قال الزمخشري: ولأن [الضمير] المتصل أخصر لم يسوغوا تركه إلى المنفصل إلاّ عند تعذر الوصل.[9]

20. علة شهرة المغايرة أو المماثلة: قال الزمخشري: وكل اسم معرفة يتعرّف به ما أضيف إليه إضافة معنوية، إلا أسماء توغلت في إبهامها فهي نكرات وإن أضيفت إلى المعارف، وهي: نحو غير ومثل وشبه. ولذلك وصفت بها النكرات فقيل: مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك. ودخل عليها "رب" قال:

يا رب مثلك في النساء غريرةٍ

اللهم إلاّ إذا شهر المضاف **بمغايرة** المضاف إليه كقوله عز وجل: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ أو بمماثلته.[1]

---

(1) الأصول 2: 265, والأشباه والنظائر (الاتساع) 1: 29.
(2) المفصل: 55. ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَنْدَادًا وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَجَعَلْنَا الْأَغْلَالَ فِي أَعْنَاقِ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ سبأ: ٣٣
(3) الاقتراح: 235.
(4) المفصل: 29.
(5) المفصل: 83.
(6) الأشباه والنظائر (اللبس محذور) 1: 580.
(7) المفصل: 103. ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ يوسف: ٨٢
(8) الأشباه والنظائر (الاختصار) 1: 66.
(9) المفصل: 127 , 128.

21. علّة الإحالة: قال الزمخشري: والذي أبَوه من إضافة الشيء إلى نفسه، أن تأخذ الاسمين المعلّقين على عينٍ أو معنى واحدٍ كالليث والأسد، وزيد وأبي عبد الله، والحبس والمنع، ونظائرهن فتضيف أحدهما إلى الآخر، فذلك بمكان من **الإحالة**.[2]

22. علّة الجزئيّة: فالأصل في الفاعل أن يلي الفعل **لأنه كالجزء منه**. [3]
23. التقارض: وهو أنّ كلّ واحدٍ منهما يستعير من الآخر حكمًا هو أخصّ به.[4]

تقارض الصفة والمصدر: فقد يقع المصدر حالًا، كما تقع الصفة مصدرًا في قولهم: قم قائمًا، وذلك قتلته صبرًا، ولقيته فجاءةً وعيانًا كفاحًا، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضًا وعدوًا ومشيًا، وأخذت عنه سمعًا، أي: مصبورًا ومفاجئًا ومعاينًا. وكذلك البواقي.[5]

تقارض إلا وغير: فالذي لـ"غير" في أصله أن يكون وصفًا يمسه إعراب ما قبله، ومعناه المغايرة وخلاف المماثلة. ودلالته عليها من جهتين: من جهة الذات ومن جهة الصفة. تقول: مررت برجلٍ غير زيد، قاصدًا إلى أن مرورك كان بإنسانٍ آخرَ أو بمن ليست صفتُه صفتَه، وفي قوله عز وجل: ﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[6] الرفع صفة للقاعدون، والجر صفة للمؤمنين، والنصب على الاستثناء، ثم دخل على "إلا" في الاستثناء، وقد دخل عليه "إلا" في الوصفية. وفي التنزيل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[7] أي: غير الله. ومنه قوله:

وكل آخٍ مفارقة أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

ولا يجوز اجراؤه مجرى "غير" إلا تابعًا، لو قلت: "لو كان فيهما إلا الله" كما تقول: "لو كان فيهما غير الله" لم يجز.[8]

قال في **"لولاك ولولاي"**: واختلف في ذلك، فمذهب سيبويه، وقد حكاه عن الخليل ويونس، أن الكاف والياء بعد "لولا" في موضع الجر، وأن "لولا" مع المكنى حالًا ليس له مع المظهر، كما أن لـ"لدن" مع "غدوة" حالًا ليست له مع غيرها. وهما بعد "عسى" في محل النصب بمنزلتهما في قولك: لعلك ولعلي.

---

(1) المفصل: 86.
(2) المفصل: 91.
(3) المفصل: 18.
(4) ينظر: شرح المفصل 88:2، والأشباه والنظائر (التقارض) 302:1, وخزانة الأدب 429:4, 163:5, 420:8, 212:11.
(5) المفصل: 62.
(6) تتمتها: ﴿بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ النساء: ٩٥.
(7) الأنبياء: ٢٢
(8) المفصل: 70.

ومذهب الأخفش أنهما في الموضعين في محل الرفع، وأن **الرفع في لولا محمول على الجر**، وفي عسى على النصب، **كما حمل الجر على الرفع** في قولهم: ما أنا كأنت، والنصب على الجر في مواضع.[1]

التعليل بعلتين فأكثر:

قد يعلل الزمخشري لحكم واحد بعلتين أو أكثر[2]، جاء ذلك في علّة بناء الاسم، قال: الاسم المبني وهو الذي سكون آخره وحركته لا بعاملٍ. وسبب بنائه **مناسبته مالا تمكن له بوجه قريب أو بعيد بتضمن معناه**، نحو أين وأمس أو شبهه كالمبهمات، **أو وقوعه موقعه** كنزال، أو **مشاكلته للواقع موقعه** كفساق وفجار، أو **وقوعه موقع ما أشبهه** كالمنادي المضموم، أو إضافته **إليه** كقوله تعالى: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ﴾[3] و﴿هَذَا يَوْمَ لَا يَنْطِقُونَ﴾[4] فيمن قرأها بالفتح ... والبناء على السكون هو القياس. والعدول عنه إلى الحركة لأجل ثلاثة أسباب: **الهرب من التقاء الساكنين** في نحو هؤلاء، **ولئلا يبتدأ بساكن لفظًا أو حكمًا** كالكافين التي بمعنى مثل والتي هي ضمير. **ولعروض البناء** وذلك في نحو يا حكم، ولا رجل في الدار، ومن قبل، ومن بعد، وخمسة عشر، وسكون البناء يسمى وقفًا، وحركاته ضمًا وفتحًا وكسرًا.[5]

المصادر والمراجع

1- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تح: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1415هـ، 1995م.

2- الأشباه والنظائر النحوية، جلال الدين السيوطي، تح: د. عبد الإله النبهان وزملائه، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

3- الأصول في النحو، أبو بكر بن السرّاج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط4، 1420هـ، 1999م.

4- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ، 1957م.

5- الاقتراح في أصول النحو وجدله مع كتاب الإصباح في شرح الاقتراح، د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1409هـ، 1989م.

6- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تح: د. جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002م.

7- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ومعه الانتصاف من الإنصاف للشيخ محيي الدين عبد الحميد، نسخة مصورة في المطبوعات الجامعية بجامعة البعث.

---

(1) المفصل: 137.

(2) ينظر: الخصائص (باب في حكم المعلول بعلتين) 1:174, لمع الأدلة (الفصل التاسع عشر في جواز تعليل الحكم بعلتين فصاعدًا) 117, الاقتراح: 255.

(3) ﴿يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ﴾ المعارج: ١١. وقد مرّ تخريجها.

(4) المرسلات: ٣٥. وقد مرّ تخريجها.

(5) المفصل: 125 , 126.

8- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ودار كنوز إشبيليا السعودية، ط1، صدر الجزء الأول منه 1418هـ، 1998م. وبعده صدرت بقية الأجزاء.
9- التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ، 2000م.
10- ثمار الصناعة في علم العربية, أبو الحسين الجليس الدينوري, تح: د. حنا جميل حداد, منشورات وزارة الثقافة الأردنية, عمان, ط1, 1994م.
11- ثمار الصناعة في علم العربية, أبو الحسين الجليس الدينوري, تح: محمد بن خالد الفاضل, طباعة جامعة الإمام محمد بن سعود, 1411هـ, 1990م.
12- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
13- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت.
14- شرح التسهيل، جمال الدين بن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط1، 1410هـ، 1990م.
15- شرح المفصل، ابن يعيش الحلبي، إدارة الطباعة المنبرية، مصر.
16- العلل في النحو، أبو الحسن الورّاق، تح: مها مازن المبارك، دار الفكر، بيروت ودمشق، ط2، 1426م، 2005م.
17- فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، لأبي الطيب الفاسي، تح: د. محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلاميّة وإحياء التراث، دبي، ط1، 1421هـ، 200م.
18- كتاب سيبويه، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1.
19- اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات ود. عبد الإله النبهان، دار الفكر بيروت ودمشق، ط2، 1422هـ، 2001م.
20- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أحمد جاد المولى وشريكاه، دار الجيل، بيروت.
21- المفصّل في صنعة الإعراب، جار الله الزمخشري، دار الجيل، ط قديمة مصورة معها المفضّل في شرح أبيات المفصّل لبدر الدين النعساني الحلبي.
22- المقتضب، أبو العباس المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1415هـ، 1994م.
23- المنصف شرح كتاب التصريف، ابن جني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف، القاهرة، ط1، 1373هـ، 1954م.